

النهار ٥ نيسان ١٩٥٢

علينا أن نحكم أو نجد من يحكم

في الوقت الذي ينتهي اضراب المحامين الى غير ما نتيجة، وتشتد أزمة الأحوال الشخصية، وتجد الحكومة نفسها عاجزة عن اتخاذ أي خطوة إيجابية في هذا الحقل، كما تجد نفسها عاجزة عن اتخاذ أي خطوة إيجابية لحل مشاكل البلاد الاقتصادية والاجتماعية في هذا الوقت، ودون أن يكون فشلها في الحقل الداخلي مرده الى انصرافها لمعالجة القضايا الخارجية الخطيرة التي يتوقف على حلها مصير لبنان – في هذا الوقت تطالعنا الحكومة بحركة تشكيلات ادارية لا تمت الى الاصلاح والى التنظيم بصلة، ولا تنمّ الا عن رغبة في الامعان بالحزبية المحلية الشخصية الضيقة.

ولسنا نجد ما نعالج به أزمة الحكم هذه أفضل من المقال العميق، الجريء، الذي كتبه في "له جور" أمس الاستاذ ميشال شيحا، نفسه، يقرع فيه ناقوس الخطر...

أجل... لقد صدق الكاتب الكبير : على الحاكمين أن يحكموا أو أن يفسحوا المجال لمن يستطيع أن يحكم !

غ.ت.